سورية بين الحسم العسكريّ الممنوع والحلّ السياسيّ المعطّل

أحمد رمضان

باحث سياسي

ملخص

تُعَدّ الأوضاع الحالية في سورية نموذجًا واضحًا لمأساة إنسانية هي الأبرز منذ الحرب العالمية الثانية. مع اندلاع شرارة "الربيع العربي" في تونس ومصر واليمن كانت هناك رسالة من الولايات المتحدة لكل من النظام والمعارضة، مباشرة وإن كانت غير معلنة، فقد أُبلغتْ الأخيرة باستبعاد خيار "الحسم العسكري" رغم أنه لم يكن مطروحًا في حينه.

وفي الوقت الذي سُمح فيه لحلفاء النظام السوري، وفي مقدمتها إيران وروسيا بتزويده بشحنات كبيرة من السلاح النوعي- جرى تقنين إمدادات المعارضة من السلاح بشكل أخلَّ بالوضع العسكري، وأحدث تغييرًا لصالح النظام على المستوى الميداني، ومنحه شعورًا بأن مظلة الحماية الغربية وربما الدولية التي مُنحت له ما زالت سارية المفعول، وأن بوسعه مشاغلة المجتمع الدولي وصولًا إلى إعادة إدماجه تحت عناوين عدة، أهمها "محاربة الإرهاب"

وكلما اقترب الثوار السوريون من مراكز تموضع النظام في العاصمة والساحل، فإن ذلك سيدفع قطاعًا مهمًّا من مسؤوليه وحاضنه الشعبي إلى إعادة النظر في موقفهم المساند للنظام، وفي حال أصرَّ هؤلاء على رفض الدعوة الدولية لهم للانخراط في عملية تسوية سياسية فسيكون من الصعوبة بمكان الاستمرار في منع فرطِ عقد النظام تحت وقعِ الضغط العسكري من قبل الثوار.

ويمثل وصول تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى مناطق محيطة بدمشق قدرًا كبيرًا من التحدي لكل من النظام والمعارضة، خاصة أنه المستفيد الرئيس من حالة الإنهاك التي يعانيها الطرفان.

وما لم تسارع الأطراف المعنية إلى حسم موقفها من الحل السياسي فسيكون الوضع في سورية مرشّحًا للدخول في مرحلة جديدة من النزاع بعد تموضع كل طرف في مناطق أقرب لحاضنه الشعبي، غير أن ذلك سيؤدي

رؤية تركية
2015 - 14
60 - 47

على الأرجح إلى حالة دموية حادة، خاصة من طرف النظام الذي يزداد توترًا ووحشية مع تعاظم خسائره البشرية.

تُشكل الأوضاع الراهنة في سورية نموذجًا واضحًا لمأساة إنسانية هي الأبرز منذ الحرب العالمية الثانية من حيث عدد ضحاياه الكبير (نحو نصف مليون شخص، تمّ توثيق 300 ألف منهم)، وحجم التدمير الهائل الذي أصاب البنى التحتية، وتقويض ركائز المجتمع على امتداد سورية.

غير أن ما يطبع ذلك هو ما يوصف تجاوزًا بـ"عجز" المجتمع الدولي عن التعامل الفعّال مع تلك المأساة بما يسهم في حقن دماء المدنيين، ووقف عملية التدمير الممنهجة لما تبقى من بُنى ومؤسسات مجتمعية ورسمية، بل وإفناء جيل كامل من السوريين من خلال قتل يومي غير مسبوق تستخدم فيه أسلحة الإبادة بما فيها المحرمة دوليًا!

وبصفتي مسؤولًا في المعارضة السورية -إذ انخرطت في معارضة نظام الأسد منذ عام 1978، وتعرضت للمطاردة والحكم بالإعدام- كثيرًا ما قابلني شبان وسيدات بسؤال وجيه ومتوقع، هو: هل تعتقد أن الولايات المتحدة والغرب عاجزان عن منع (رئيس النظام السوري) بشار الأسد من الاستمرار في القتل؟ وهل يعقل أنهما غير قادرين على منع بضع طائرات بالية من إلقاء عشرات البراميل المتفجرة يوميًّا على رؤوس المدنيين وتدمير المدن السورية بهذا الشكل المروّع؟!

يبدو السؤال طبيعيًّا إذا ما قورنت قوة النظام المحدودة بما تملكه 114 دولة قدمت نفسها ضمن حلف "أصدقاء الشعب السوري"، ومن بينها أكبر قوى عسكرية واقتصادية في العالم، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، التي اكتفت في غالب الأوقات بتقديم وعود لم يكن لها رصيد فعلي على أرض الواقع.

إن في ظل عام خامس للثورة وحركة التغيير في سورية يبدو من الأهمية بمكان العودة إلى الحقائق، وما فيها من معلومات لم يسبق أن كشف النقاب عنها لتقييم الأسباب التي أدت إلى منع الحسم العسكري في سورية، وفي الوقت ذاته تعطيل مسار الحل السياسي، وتمكين قوى الإرهاب العابر للحدود من دخول سورية، وتحويلها إلى ساحة للفوضى، وتصفية الحساب بين قوى إقليمية ودولية!

النظام ومظلة الحماية الغربية

في نيسان (أبريل) 2011 التقى روبرت فورد سفير الولايات المتحدة لدى سورية بعدد من رموز المعارضة في دمشق، ولم يكن قد مضى على الاحتجاجات ضد نظام بشار الأسد سوى ثلاثة أسابيع، وكانت رسالته واضحة: لا حسم عسكريًّا للوضع في سورية، ولا مسَّ بالأقليات (إشارة مبطنة للعلويين)، ولا نظام إسلاميًّا في سورية، وللسوريين اختيار شكل الحكم من خلال الدستور المتفق عليه والانتخابات!

في منتصف آذار (مارس) 2011 كانت شرارة الاحتجاجات ضد حكم الأسد قد انطلقت في دمشق ثم في مدينة درعا، وتحرَّج السوريون بداية في إطلاق مسمّى "ثورة" أو حتى "انتفاضة" على تلك التحركات التي كانت تحمل مطالب إصلاحية صرْفة بعدما ضاق الشعب ذرعًا من قبضة النظَام الأمنية، والفساد الاقتصادي، وعمليات السلب والنهب التي تقوم بها زمرة من المنتفعين من عائلة الرئيس والمقربين منه، وقوبلت تلك الاحتجاجات بردة فعل قاسية من النظام وأجهزته الأمنية، تمثلت في اعتقال المتظاهرين، ثم التنكيل بأطفال درعا، وقتل بعضهم بشكل وحشي.

وفي تلك الفترة، كان النظام السوري رغم علاقته الوثيقة بإيران، مقرّبًا من الولايات المتحدة، وبدأت علاقاته تتوثق مع إدارتها، سواء من خلال التعاون الأمني الذي نشأ بين أجهزته المعروفة بقدرتها على البطش وجهازي "CIA" و"FBI" الأمريكيين اللذين استخدما الأراضي والسجون السورية لاحتجاز معتقلي "القاعدة" والتحقيق معهم وانتزاع اعترافات منهم، أو من خلال زيارات كبار المسؤولين الأمريكيين لدمشق، وبعضها اتسم بطابع عائلي، ليعكس حميمية العلاقة التي بدأت تنشأ بين الطرفين، أو من خلال الرسالة التي بعثت بها واشنطن إلى دول الإقليم بأن نظام الأسد ليس مدرجًا ضمن قائمة الأنظمة المسموح بتغييرها بعد انطلاق الربيع العربي.

كانت رؤية واشنطن مبنية على إحداث إصلاحات في هيكلية النظام ومؤسساته يقودها بشار الأسد بنفسه، وقد بدأت تلك المحاولات منذ استلامه السلطة عام 2000، وتعمقت من خلال الاتصالات مع الدائرة المحيطة ببشار، الذي وجهت له دعوات لزيارة دول مثل فرنسا وإسبانيا، وقدم على

أنـه يمثـل القيادة الشـابة المأمولة في سـورية، رغم مواصلته قمع حركات الإصلاح المدنية والسياسـية، مثل لجان إحياء المجتمع المدني، وربيـع دمشـق، وإعـلان دمشـق، وتوقيـف الناشـطين ورموز النشاط السياسي، وزجهم في سجونه.

النظام والحلُّ الأمني

مـع انـدلاع شرارة "الربيـع العـربي" في تونس ومصر واليمن كانت هناك رسـالة من الولايات المتحدة لكل من النظام والمعارضة، مبـاشرة وإن كانـت غـير معلنة، فقـد أُبلغتْ الأخيرة باسـتبعاد خيار "الحسـم العسكري"

رؤيـة واشـنطن مبنية علـى إحداث إصـلاحات في هيكلية النظام ومؤسساته يقودها بشار الأسد بنفسه، وقد بدأت تلك المحاولات منذ اسـتلامه السلطة عام 2000، وتعمقت من خلال الاتصالات مع الدائرة المحيطة ببشار

رغـم أنه لم يكن مطروحًـا في حينه، بينما دُعي النظام للإسراع في إحداث إصلاحات تساعد عـلى تجاوز الأزمـة، وشـاركت في ذلك دول كانت تحتفظ في حينه بعلاقات وثيقة مع نظام الأسـد، من بينها تركيا وقطر والسودان، غير أن النظام أصمَّ أذنيه عن سـماع النصائح التي وُجهـت إليه، ولجأ إلى خياراتـه الأمنية لقمع الاحتجاجـات، وتمثـل سـلوكه الهمجـي في تعاملـه القاسي الإجرامي مع تلامذة مدارس في درعـا هتفـوا مطالبـين بالحريـة وبإسـقاط النظام، فقام باعتقالهم، وقلع أظافرهم، وقتلِ عـدد منهم بعـد إخضاعهمَ لتعذيـب مروّع، مـن بينهم الفتى حمزة الخطيب في (أيار/ مايو 2011).

وبالتزامـن مـع ذلـك عمـد النظـام إلى الإفـراج عـن عدد مـن المعتقلين عـلى خلفية اتهامهم أو انتمائهـم إلى "القاعدة"، ومواجهة متظاهرين عُـزل بالبطش المسـلح، في محاولة لدفع المحتجين للدفاع عن أنفسهم باستخدام السـلاح، ليُصـار بعد ذلك إلى حـرف حركة التغيير عن مسـارها السلمي الذي استمر من آذار (مـارس) حتـى تشرين الثـاني (نوفمبر) 2011، وقد تجاوز عدد الشهداء في حينه من المدنيين على يد النظام ألف شـهيد، معظمهم من الشـباب تتراوح أعمارهـم بين 20 – 35 عامًا.

وعـلى الرغم مـن حالة عـدم التكافؤ بين قـوة النظـام العسـكرية الكبيرة وبـين خلايا مسلحة صغيرة بدأت تتشكل للتصدي لها في صفوف المعارضة، وبخاصة بعد بدء حالات انشـقاق بـين العسـكريين، أبرزهـم المقـدم حسـين هرموش (حزيـران/ يونيو 2011)، إلا أن المواجهـات التي امتدت على مدى عام 2012 كانت كفيلة بتقويض قدرة النظام على البقـاء، حيث نجحت وحـدات من "الجيش السـوري الحـرّ" في كانون الأول (ديسـمبر) 2012 في الوصـول إلى مسـافة تبعـد 600 متر فقط من قصر المهاجرين في دمشـق، ولجأ بشـار الأسـد إلى مقره في مدينـة اللاذقية على الساحل السوري، وبدا أن النظام على وشك السـقوط بعد أن حصل مقاتلو المعارضة على أسلحة متوسطة، منها ما هو مضاد للدروع.

غير أن وجود قرار بـ"منع" سقوط النظام عسـكريًّا سـمح لروسـيا بتزويـده بالسـلاح مطلـع عـام 3013 من خلال جسـر جوي،

شمل دبابات T72 معدلة، لا تملك المعارضة سلاحًا مضادًّا لها، وهو الصواريخ الحرارية، وبطائرات بعضها مروحي، تم تجميعها داخل سورية على يد خبراء روس، إضافة إلى كميات كبيرة من الذخيرة، وشاركت إيران في عملية التسليح بصواريخ متوسطة المدى، وأخرى محمولة على الكتف، إلى جانب مدٍّ النظام بآلاف من المرتزقة الذين استقدموا من جنوب العراق وصعدة في اليمن، ليشكلوا عدة ألوية تقاتل في ريف دمشق ودرعا وريف حلب وحمص، والسماح لحزب الله بالتدخل العسكري في معركة القصير بريف حمص (أيار/ مايو 2013)، ونشر ميليشياته في بلدات نُبّل والزهراء بريف حلب، والفُوعة وكَفْرَيّا في إدلب، ورفع أعلامه في مناطق عدة، ومشاركته إلى جانب جيش النظام السوري في عمليات قتالية ضد مقاتلي "الجيش السوري الحرّ".

وفي الوقت الذي سُمح فيه لحلفاء النظام السوري، وفي مقدمتها إيران وروسيا بتزويده بشحنات كبيرة من السلاح النوعي، ودخول حكومة نوري المالكي على خط الدعم، من خلال دفعات مالية قدمت من خلال البنك المركزي، والسماح بعبور قوافل برية تحمل الإمدادات اللوجستية إلى النظام من إيران إلى سورية من الأراضي العراقية بدون تفتيش، وطائرات الشحن المدنية والعسكرية التي اعترض الأمريكيون بعضها، في المقابل جرى تقنين إمدادات المعارضة من السلاح بشكل أخلَّ بالوضع العسكري، وأحدث تغييرًا لصالح النظام على المستوى الميداني، ومنحه شعورًا بأن مظلة الحماية الغربية وربما الدولية التي مُنحت له لاتزال سارية المفعول، وأن بوسعه مشاغلة المجتمع الدولي وصولًا إلى إعادة إدماجه تحت عناوين عدة، أهمها "محاربة الإرهاب".

ورغم أن حزيران (يونيو) 2012 شهد توصل الولايات المتحدة وروسيا إلى ما عُرف باسم "بيان جنيف" للتسوية في سورية، والتزام الطرفين بأن الحل سيكون سياسيًّا، إلا أن الأخيرة واصلت دعمها العسكري واللوجستي للنظام، ووفرت الغطاء السياسي للتدخل الإيراني المباشر من خلال "الحرس الثوري"، أو ميليشيات طائفية جُلبت إلى سورية وبلغ عددها 36 منظمة إرهابية، قَدِمَ أفرادها من دول كثيرة، منها: إيران، لبنان، اليمن، العراق، أفغانستان، باكستان، وبعض جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية.

وفي موازاة قمع المعارضة المسلحة، وتحجيم نفوذها على الأرض، شهد عام 2013 تحركات سياسية حثيثة لعقد مؤتمر جنيف2 تكللت بإصدار القرار 2118 عقب استخدام النظام للسلاح الكيماوي في غوطة دمشق (21 آب/ أغسطس 2013)، ومقتل نحو 1400 مدني، بينهم أطفال ونساء، والحديث لأول مرة عن تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية، وتوج ذلك بعقد مؤتمر جنيف في كانون الثاني (يناير) 2014 برعاية الأمم المتحدة، وحضور دولي واسع.

غير أن النظام الذي كان يشعر بنشوة تقدم ميداني في عدة مناطق، وبتفوق جوي بدوّن رادع مكّنهُ من قصف غالبية المدن والبلدات السورية المحررة بالبراميل المتفجرة والصواريخ (6000 برميل متفجر منذ عام 2013)- رفض تقديم أي تنازل في المجالين

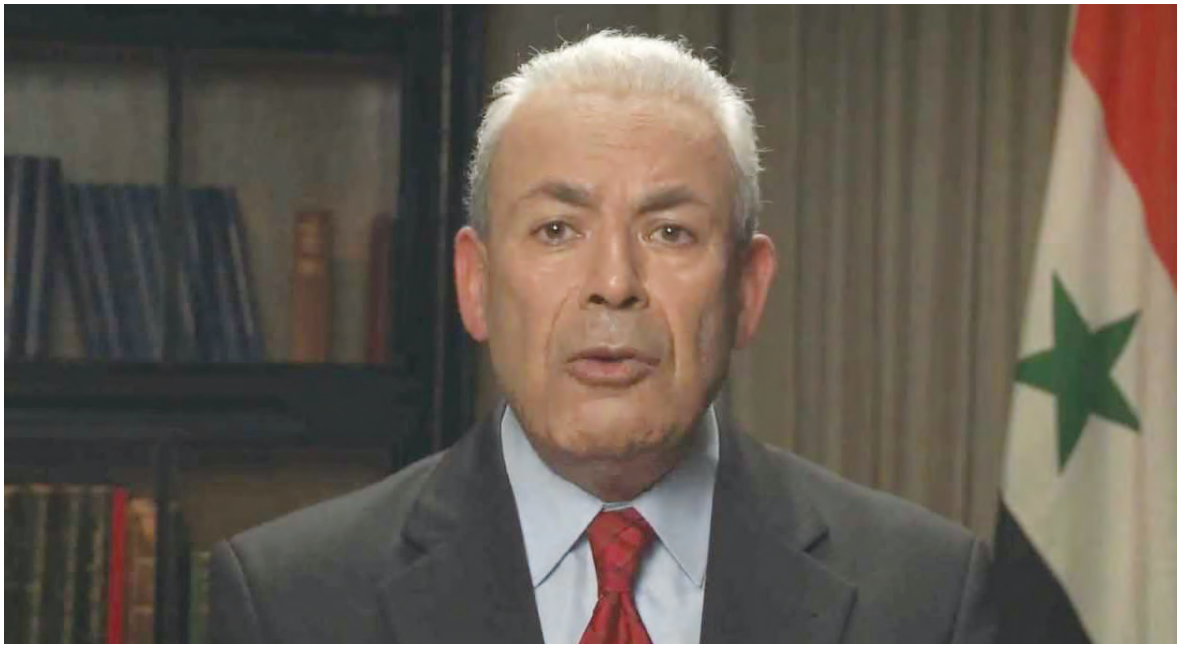

السياسي (هيئة الحكم الانتقالية) والإنساني (فكّ الحصار ووصول المساعدات) في مفاوضات جنيف2، مستندًا إلى دعم إيراني وغطاء سياسي روسي، ولم تقم الولايات المتحدة والدول التي منعت الحسم العسكري في سورية بأيِّ إجراء يُرغم النظام على قبول حل سياسي يستند إلى مرجعية جنيف1، وقرارات مجلس الأمن الدولي، واكتفت بنزع سلاحه الكيماوي وترك منفذي جريمة قصف غوطة دمشق دون مساءلة أو عقاب!

وبانقضاء مفاوضات جنيف2 من دون تحقيق تقدم يذكر، كانت ثورة الشعب السوري على نظام الأسد قد أنهت سنتها الثالثة بين تقويض إمكانيات الحسم العسكري وإخفاق الحل السياسي؛ نتيجة تصاعد الخلافات بين الولايات المتحدة وروسيا من جهة، والتدخل العسكري الإيراني المتصاعد في سورية والعراق، وظهور تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" كشكل من أشكال التطرف والإرهاب العابر للحدود، في موازاة المنظمات الإرهابية التي جلبتها إيران إلى سورية.

إدارة الأزمة لا حلّها

لم تقدم الولايات المتحدة بوصفها الجهة الأكثر اهتمامًا بالوضع في سورية دلائل على سعيها لحل الأزمة في سورية، بقدر ما أظهرت مؤشرات على إدارتها والعمل على عدم خروجها عن السيطرة، وكثيرًا ما قوبلت المعارضة بشكوك مصطنعة حول امتلاكها رؤية واضحة لما يسمى "اليوم التالي" لإدارة الوضع في سورية بعد سقوط النظام، ومدى تماسكها سياسيًّا وعسكريًّا.

وفي أول لقاء جمع وفدًا من المجلس الوطني السوري برئاسة د. برهان غليون مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في جنيف (كانون الأول/ ديسمبر 2011)

قدم الوفد وثيقة متكاملة حول "اليوم التالي"، وكيفية الحفاظ على مؤسسات الدولة الخدمية وعملها، وضبط الأمن، والحفاظ على الاستقرار، كما شكل الإعلان المسبق عن المجلس الوطني في آب (أغسطس)، وتوسعته بانضمام قوى سياسية إليه في تشرين الأول (أكتوبر) 2011 مؤشرًا مهمًّا على قدرة المعارضة على بناء مظلة وطنية سرعان ما اعترفت بها أكثر من مئة دولة على أنه ممثل شرعي للشعب السوري.

ورغم ذلك مثَّلَ التشكيكُ بوحدة المعارضة وكفاءتها محاولة من قبل دول بعينها، لاستخدامها ذريعة لإبقاء الوضع في سورية قيد المراوحة بين إدارة الأزمة واللاحلّ، وهي مرحلة دفع الشعب السوري ثمنها غاليًا من حيث عدد الضحايا الهائل (وصل المعدل اليومي أحيانًا إلى نحو 120 شهيدًا، رُبعهم أطفال ونساء)، وحجم التدمير الذي دفع مسؤولي الأمم المتحدة إلى وصف ما يجري في سورية بأنه "مأساة القرن"، ويذكّر بما ألمّ بمدن ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية.

وبينما شكّل عام 2014 فرصة لإيجاد بديل وطني للنظام برعاية الأمم المتحدة، أسهمت سياسات النظام وحلفائه الإيرانيين في إشاعة الفوضى وخلط الأوراق، من خلال إخلاء مدن وبلدات ومواقع عسكرية مهمّة، ومعابر حدودية مع العراق لصالح تنظيم "الدولة الإسلامية" الذي بدأ يؤدي دورًا ميدانيًّا مهمًّا ومؤرّقًا لقوى المعارضة، بالنظر إلى أن جلّ اشتباكاته في شرق سورية (الرقة ودير الزور) وشمالها (حلب) كانت تتم مع "الجيش السوري الحر"، وبنسبة محدودة مع قوات النظام وميليشياته.

ومنح الفراغ الذي أحدثته الأمم المتحدة من خلال مبعوثيها، وإعطاء واشنطن الاهتمام لمفاوضاتها النووية مع إيران فرصة لظهور تحركات من قوى إقليمية ودولية لتجاوز المعارضة ممثلة في الائتلاف الوطني، والعمل على خلق كيانات بديلة (لقاءات القاهرة وموسكو والأستانة 2015)، وإعادة تعويم النظام السوري شريكًا في التحالف الدولي ضد الإرهاب، بالتزامن مع محاولات تجفيف دعم مؤسسات المعارضة الخدمة والتنفيذية، وفي مقدمتها "الحكومة السورية المؤقتة"، التي حجب الدعم عنها بشكل لافت للنظر، مما أدى إلى تعطل مئات المشاريع الخدمية والإغاثية والتعليمية والصحية داخل سورية، وفي مخيمات اللاجئين.

مثَّلَ التشكيكُ بوحدة المعارضة وكفاءتها محاولة من قبل دول بعينها، لاستخدامها ذريعة لإبقاء الوضع في سورية قيد المراوحة بين إدارة الأزمة واللاحلّ، وهي مرحلة دفع الشعب السوري ثمنها غاليًا من حيث عدد الضحايا الهائل

ورغم تلك المحاولات نجحت المعارضة ممثلة في "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في سورية" عام 2015 في إنتاج وثيقة سياسية للتسوية السياسية، تم تطويرها من وثائق المعارضة خلال سنِي الثورة، حظيت باهتمام وموافقة قوى سياسية وثورية وعسكرية، استندت إلى الأسس الآتية:

– تُستأنف مفاوضات التسوية السياسية، برعاية الأمم المتحدة، انطلاقًا مما تم التوصل إليه في مؤتمر جنيف2، واستنادًا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولاسيما القرارات (2042– 2043– 2059 الصادرة في 2012) و(2118 الصادر في 2013)، وتنفيذًا لبيان مجموعة العمل من أجل سورية في 30 حزيران/ يونيو 2012 "بيان جنيف".

– هدف المفاوضات تنفيذ "بيان جنيف" بكافة بنوده، وفقًا للمادتين 16 و17 من قرار مجلس الأمن رقم 2118، بالموافقة المتبادلة، بدءًا بتشكيل "هيئة الحكم الانتقالية" التي تمارس كامل السلطات والصلاحيات التنفيذية، بما فيها سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية، على وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة، وتشمل الجيش وأجهزة الاستخبارات والأمن والشرطة.

– غاية العملية السياسية تغيير النظام بكافة رموزه ومرتكزاته بشكل جذري وشامل، وقيام نظام مدني ديمقراطي أساسه التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية.

وبالتزامن مع نشاط متوقع للعملية السياسية في النصف الثاني من 2015 في حال حصول توافق دولي على بدء الفترة الانتقالية في سورية، فإن التطورات الميدانية، بما فيها انحسار نفوذ النظام وربما انكفاؤه عن العاصمة دمشق ستتواصل بالنظر إلى تراجع الحالة المعنوية لجنود الأسد، وتغير خطط إيران وحزب الله باتجاه الاحتفاظ بالسيطرة على إقليم القلمون والساحل السوري بدلًا من القتال في العمق، حيث مُنيت ميليشياتهم بهزائم متتالية.

يمثل وصول تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى مناطق محيطة بدمشق قدرًا كبيرًا من التحدي لكل من النظام والمعارضة، خاصة أنه المستفيد الرئيس من حالة الإنهاك التي يعانيها الطرفان، ويسعى للانقضاض على أهدافه مستغلًا انخراط المقاتلين في اشتباكات واسعة، كما حصل في حلب وإدلب والسويداء

وكلما اقترب الثوار السوريون من مراكز تموضع النظام في العاصمة ومنطقة الساحل، فإن ذلك سيدفع قطاعًا مهمًا من مسؤوليه وحاضنه الشعبي إلى إعادة النظر في موقفهم المساند للنظام، والمعيق لعملية التحول السياسي، وفي حال أصرَّ هؤلاء على رفض الدعوة الدولية لهم للانخراط في عملية تسوية سياسية برعاية الأمم المتحدة، فسيكون من الصعوبة بمكان الاستمرار في منع فرطِ عقد النظام تحت وقع الضغط العسكري من قبل الثوار الذين يقتربون الآن من جهة الجنوب (درعا والسويداء)، ومن الغوطة وريف دمشق الذي يحيط بالعاصمة.

ويمثل وصول تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى مناطق محيطة بدمشق قدرًا كبيرًا من التحدي لكل من النظام والمعارضة، خاصة أنه المستفيد الرئيس من حالة الإنهاك التي يعانيها الطرفان، ويسعى للانقضاض على أهدافه مستغلًا انخراط المقاتلين في اشتباكات واسعة، كما حصل في حلب وإدلب والسويداء.

وإذا لم تسارع الأطراف المعنية إلى حسم موقفها من الحل السياسي فسيكون الوضع في سورية مرشحًا للدخول في مرحلة جديدة من النزاع بعد تموضع كل طرف في مناطق أقرب لحاضنه الشعبي، غير أن ذلك سيؤدي على الأرجح إلى حالة دموية حادة، خاصة من طرف النظام الذي يزداد توترًا ووحشية مع تعاظم خسائره البشرية.

وثيقة المبادئ الأساسية حول التسوية السياسية في سورية

1. تُستأنف مفاوضات التسوية السياسية، برعاية الأمم المتحدة، انطلاقًا مما تم التوصل إليه في مؤتمر جنيف2 (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 2014)، واستنادًا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولاسيما القرارات (2042-2043-2059 الصادرة في 2012) و(2118 الصادر في 2013)، وتنفيذًا لبيان مجموعة العمل من أجل سورية في 30 حزيران/ يونيو 2012 المعروف بـ "بيان جنيف".

2. إن تحقيق عملية التفاوض لأهدافها يقتضي التزام الأطراف الإقليمية والدولية بإنجاحها، وتعهد طرفي التفاوض بتنفيذ الالتزامات القانونية المترتبة وفق قرارات

الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، والتطبيق الكامل للالتزامات القانونية العامة الواردة في القانون الإنساني الدولي، بما يسمح برفع المعاناة عن جميع المدنيين السوريين دون أي تمييز، ومعالجة الظروف الإنسانية الصعبة استنادًا إلى قرارات مجلس الأمن الدولي 2139 -2165 2190 الصادرة عام 2014، والقرار 2191 لعام 2015.

3. إنَ وقف جرائم الحرب وعمليات القتل والقصف واستهداف المدنيين واحتجازهم وتعذيبهم وتهجيرهم بشكل فوري شرطٌ أساسٌ لإطلاق عملية التفاوض، ومعيارٌ لمدى الالتزام بشرعة حقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن حول الوضع في سورية، ويشمل ذلك وقف إطلاق النار، والإفراج عن المعتقلين والمختطفين، وفك الحصار عن المدنيين وتسهيل إيصال المساعدات إليهم، وعودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم.

4. يتضمن اتفاق التسوية السياسية الذي يتم التوصل إليه بنتيجة التفاوض، برعاية الأمم المتحدة، "إعلانًا دستوريًّا مؤقتًا"، وتستند إليهما عملية تنفيذ كل ما يتصل بالمرحلة الانتقالية من خطوات ومراحل، بما في ذلك عمل هيئة الحكم الانتقالية ومؤتمر التوافق الوطني والجمعية التأسيسية.

5. هيئة الحكم الانتقالية هي الهيئة الشرعية والقانونية الوحيدة المعبرة عن سيادة الدولة السورية على كامل أراضيها، وفق اتفاق التسوية السياسية، وهي مسؤولة في المرحلة الانتقالية عما يلي:

1) الحفاظ على سيادة الدولة السورية واستقلالها ووحدة أراضيها بشكل كامل، واتخاذ ما يلزم من إجراءات وقرارات تؤدي إلى الانسحاب الفوري لجميع الميليشيات المستجلبة والجهات والتنظيمات العسكرية الخارجية، والمقاتلين والعسكريين الأجانب من سورية.

2) حق تمثيل الدولة السورية في المحافل الدولية، والقيام بمهام الشؤون الخارجية والعلاقات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، والالتزام بالمواثيق الدولية الموقعة من الدولة السورية، وهي المخولة بذلك حصرًا.

3) إيجاد بيئة محايدة ومعايير ومقاييس مستقلة خلال مدة زمنية (يتفق عليها)، تمكّن من انطلاق عملية الانتقال السياسي بما يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، واحترام حريته وكرامته، وهي مهمة رئيسة لهيئة الحكم الانتقالية، تنفيذًا لما نصت عليه المادتان 16 و17 من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2118 لعام 2013، وملحقه الثاني.

4) وقف كافة أشكال العنف، وسحب القوات والحشود العسكرية والمظاهر المسلحة من المناطق المأهولة، ووضع خطة لإدماج قوى الثورة العسكرية في الجيش وأجهزة الشرطة والأمن بعد إعادة هيكلة المؤسستين العسكرية والأمنية وفق أسس جديدة، أو في قطاعات الخدمة المدنية والعامة، بحيث تتولى هيئة الحكم الانتقالية مهمّة التنفيذ والإشراف والتوجيه لاتفاق وقف العنف بكافة أشكاله، واتخاذ الخطوات الضرورية لحماية المدنيين وتحقيق

الأمـن والاسـتقرار بوجـود مراقبـين مـن الأمـم المتحـدة.

5) ضـمان اسـتمرار عمـل الـوزارات والمؤسسـات والهيئـات الخدميـة والعامـة، مـع إعادة تقييم دورهـا وهيكلتها وإصلاح بنيتهـا التنظيمية وتحديـد مهامها، ومراجعة أنظمـة التوظيـف والعمل فيها، بما ينسـجم مع المعايير المهنية، وسلطة القانون، ومعايير حقوق الإنسـان.

6) اعتماد خطة متكاملة لإعادة الإعمار، وتسـهيل عـودة النازحـين واللاجئـين إلى مناطقهـم، وضـمان وصـول المسـاعدات الإنسـانية والطبية إلى جميع المناطق، وتأمين علاج الجرحى، والعمل على إنشاء صندوق دولي لهذه الغايـة من خلال مؤتمر للمانحين.

7) الإفراج الفوري عن جميع الموقوفين عـلى خلفيـة أحـداث الثـورة والمعتقلـين السياسـيين ومعتقـلي الحـراك السـلمي والناشـطين، وبيـان مصـير المفقوديـن والمختطفـين، واعتبـار جميـع الأحـكام الجزائيـة والمدنية وأحـكام محاكم الإرهاب والمحاكـم الميدانية الصادرة مـن تاريخ 15 آذار/ مارس 2011، على خلفية المشـاركة في الثـورة والعمـل السـياسي معدومـة ولاتترتـب عليها أي آثار قانونية، وتعويض من تـضرر منها، ولا تعد الأحكام الصادرة بحـق الأعـمال الإرهابيـة حسـب تعريـف "الإرهـاب" المتفـق عليـه مشـمولة بهـذه الفقـرة.

8) إصـدار عفو عام عن جميـع المعتقلين والمحكومـين السياسـيين مـا قبـل الثـورة، واعتبـار جميـع الأحـكام الصـادرة بحقهـم على خلفية نشـاطهم السـياسي معدومة ولا تترتـب عليهـا أي آثـار قانونيـة، وتعويض مـن تـضرر منهـم.

9) إلغاء كل قانون أو مرسـوم تشريعي تتعـارض أحكامـه مـع الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان والعهديـن العالميـن للحقـوق المدنيـة والسياسـية والاقتصادية، ويشـمل ذلـك القانـون 49 لعـام 1980، والمادة 16 من المرسـوم التشريعي رقم 14 لعـام 1969.

10) مراجعـة أوضـاع السـجون والمعتقـلات وأماكن الاحتجاز وفق المعايير الدوليـة لحقـوق الإنسـان، وتقديـم بيـان واضـح حـول أماكنهـا، والسـماح بوصول منظـمات الرقابـة الدوليـة إليهـا.

11) وضـع آليـات لمسـاءلة ومحاسـبة مسـؤولي ومرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسـانية وانتهاكات حقوق الإنسـان بهـدف تحقيق العدالة وتعزيـز الانتقال نحو السـلام والاسـتقرار.

12) تشـكيل هيئـة للمصالحـة الوطنية تتـولى ترسـيخ مبـادئ العدالـة الانتقاليـة، وحـل الخلافـات الناجمـة عـن الأزمـة، وتوطيد السـلم الأهـلي، وتفادي صراعات تـؤدي إلى اندلاع العنف، وتوفير دعم دولي لهـذا التوجـه مـن خـلال مؤسسـات الأمم المتحـدة.

6. تتـولى هيئـة الحكـم الانتقالية، اتخاذ الإجـراءات وتحديد الآليـات اللازمة لعقد مؤتمـر توافـق وطنـي يضـم كافـة مكونات المجتمع السـوري من عرب وكرد وتركمان وسريـان آشـوريين وغيرهـم، وممثلـين

عن القوى السياسية والثورية والمدنية وشخصيات مستقلة، بهدف وضع مبادئ تشكل أساسًا يُصاغ الدستور الجديد بالاستناد إليها.

7. تنظم هيئة الحكم الانتقالية انتخابات بمراقبة دولية، حسب النظام الانتخابي الذي يتم اعتماده وفقًا لاتفاق التسوية السياسية، وذلك لاختيار أعضاء "الجمعية التأسيسية" التي تتولى إعداد الدستور الجديد لسورية.

8. تتولى هيئة الحكم الانتقالية إجراء استفتاء شعبي على الدستور الجديد، بمراقبة الأمم المتحدة.

9. تقوم هيئة الحكم الانتقالية، وفقًا لاتفاق التسوية السياسية، بالإشراف على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعددية وفق ما نص عليه الدستور المعتمد، وبإشراف الجمعية التأسيسية، ومراقبة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني الدولية.

10. تلتزم هيئة الحكم الانتقالية، وفقًا لاتفاق التسوية السياسية، بالأحكام والإجراءات التالية:

1) اتخاذ خطوات فعالة لمشاركة كافة مكونات الشعب السوري في العملية الانتقالية، وإيجاد آلية لضمان عدم تعارض مسودة الدستور الجديد مع المبادئ المشار إليها في الفقرة (8)، والعمل على بناء الثقة والاحترام المتبادل، وتشجيع التوافقات بين القوى السياسية والمجتمعية بما ينسجم مع وحدة واستقرار الدولة السورية.

2) تبني استراتيجية متكاملة لإنهاء العنف والتصدي للإرهاب واستئصال جذوره، وحماية المجتمع السوري من الانزلاق في صراعات طائفية وعرقية.

3) ضمان حرية التعبير وحق تشكيل جمعيات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وحرية التجمع والاعتصام السلمي وحق التظاهر السلمي وحرية الإعلام وتدفق المعلومات.

4) ضمان حقوق المواطنة المتساوية لجميع السوريين دون أي تمييز، والمشاركة الكاملة والتامة للمرأة السورية في جميع الحقوق والواجبات.

11. أحكام عامة:

1) تعمل هيئة الحكم الانتقالية بالتنسيق مع مجلس الأمن والأمم المتحدة لتحقيق الامتثال لقراراتها وتأمين الدعم اللازم لها عربيًّا وإقليميًّا ودوليًّا.

2) تضع هيئة الحكم الانتقالية معايير محايدة ومستقلة تُعتمد من مجلس الأمن لضمان تنفيذ اتفاق التسوية السياسية، والتنفيذ الكامل للمادتين 16 و17 من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2118 لعام 2013.

3) في حال عدم تنفيذ الاتفاق يقتضي ذلك تدابير وفق ما نصت المادة 21 من قرار مجلس الأمن رقم 2118 لعام 2013.

4) تعتبر هيئة الحكم الانتقالية منحلة فور تولي الهيئات التنفيذية المنتخبة صلاحياتها الدستورية.

5) تعتبر الجمعية التأسيسية منحلة فور عقد البرلمان المنتخب جلسته الأولى بشكل دستوري.

المصادر والمراجع:

1- وثيقة المبادئ الأساسية حول التسوية السياسية في سورية.

2- هل دعمت الإدارة الأميركية ثورة سوريا؟، الجزيرة، 24/ 3/ 2015.
http://www.aljazeera.net/programs/fromwashington/2015/3/24/%D9%87%D9%84-%D8%A3%D8%AF%D8%B9%D9%85%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

3- الرئيس السوري يستقبل والد وعم الطفل حمزة الخطيب بعد مقتله تحت التعذيب، الشرق الأوسط، 2/ 6/ 2011
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=624705&issueno=11874#.VX1QUtLtmko

4- اتفاق جنيف1 ، الجزيرة ، 26/ 1/ 2014.
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/1/26/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-1

5- مؤتمر جنيف2 حول سوريا... حقائق ومعلومات، بي بي سي، 22/ 1/ 2014.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/01/140122_geneva2_syria_analysis

The Crisis In Syria Between a Forbidden Military Resolution And a Suspended Political Solution!

AHMED RMAMDAN

The current situation in Syria is a clear example of a humanitarian tragedy that is the most prominent since the World War II. Since the outbreak of the "Arab Spring" in Tunisia Egypt and Yemen there was a direct though undeclared message from the US for both the regime and the opposition that the "military resolution" is excluded although it was not on the table at the time.

At the time that it was allowed for the Syrian regime's allies led by Iran and Russia to provide it with large shipments of qualitative arms the supply of arms for opposition was rationed in a way that caused imbalance to the military situation making a change for the benefit of the regime at the field level giving it a feeling that the

umbrella of Western and perhaps international protection that was granted to it is still in effect and that could engage with the international community until it is reintegrated under several titles the most important of them is "The Fight Against Terrorism".

The closer the Syrians revolutionary approach the regime's centers of positioning in the capital and the coast the more this leads an important segment of its officials and local supporters to reconsider their position of supporting the regime. If those insisted on rejecting the international call for them to engage in a political settlement process it would be difficult to continue preventing the collapse of the regime under the under military pressure exerted by the revolutionary.

The ISIS reach to areas around Damascus represents a great deal of challenge for each of the regime and the opposition especially as it is the main beneficiary from the state of exhaustion suffered by both parties.

If the concerned parties did not accelerated resolving their position of a political solution the situation in Syria will be liable to enter into a new phase of the conflict after each party positioned itself near its popular supporter. However this would likely lead to bloodshed actions especially from the part of the regime that increasingly becoming more and more tense and brutal with the growing of its human losses.